اللامركزية .. وقصور في فهم المعنى والمبنى

ليس بالقانون فقط يحدث التطور السياسي والاجتماعي

بالرغم من الإجماع السائد بين أساتذة العلوم الإدارية والسياسية على أن اللامركزية هي أقوى المؤشرات على درجة النضج والرشد التي وصل إليها نظام الحكم في مجتمع ما، وأنه كلما ارتقى هذا النظام على سلم الحكم الرشيد، كلما زاد اقتناعه وتوجهه إلى مزيد من تفويض ونقل الصلاحيات للوحدات المحلية، فإن السلطات المصرية على المستوى المركزي لا تزال تحارب كل الجهود التي من شأنها إدارك تجربة اللامركزية، التي يؤكد عليها الدستور المصري في مادته 163.

للأسف الشديد، تحول الأمر - بقدرة قادر - إلى صراع على "كعكة السلطة" بين الوزراء المتمسكين بتلابيب المركزية التي تعظم سلطاتهم، والمحافظين ممن يسعون لتحقيق اللامركزية، التي تجعل منهم رؤساء جمهوريات في أقاليمهم بدون منازع. ووسط هذا الجو العاصف تضيع المصلحة العامة المنتظر تحققها في حال تطبيق اللامركزية، سواء فيما يتعلق بتحقيق ديمقراطية الإدارة، وذلك بتمكين المجالس الشعبية المحلية المنتخبة من ممارسة دورها الرقابي والتشريعي، أو القضاء على الفساد الإداري المنتشر بشكل كبير في المحليات لغياب الرقابة والردع الحقيقيين.

تحقيق:رمضان أبو إسماعيل

بداية، يقول د. علي الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، ووزير الشباب سابقًا: في عام 1971 صدر الدستور الدائم لمصر، لتنص إحدى مواده على النقل التدريجي للسلطات من العاصمة إلى المحافظات وهيئات الإدارة المحلية، وبالفعل جاء هذا النص الدستوري ليسلط المزيد من الأضواء على قضية التحول إلى اللامركزية مبكرًا، لكنه رغم كل هذا الاهتمام لم يحدث شيء تقريبًا، ولم يحدث انتقال محسوس للاختصاصات من العاصمة للأقاليم، بل حدث في بعض المجالات تراجع، مثل ما تم في مجال اختصاصات الرقابة للمجالس الشعبية على الإدارة الحكومية.

علي الدين هلال:

كل ما يثار حول التحول إلى اللامركزية لم يزد على مجرد الكلام، فالمجلس الأعلى للإدارة المحلية- الذي نص على تكوينه القانون منذ أكثر من ثلاثين سنة- لم ينشأ أصلا

ويضيف أن كل ما يثار حول هذا التحول للأسف لم يزد على مجرد الكلام، فالمجلس الأعلى للإدارة المحلية - الذي نص على تكوينه القانون منذ أكثر من ثلاثين سنة - لم ينشأ أصلاً، وهذا ما يدعو للبحث عن الأسباب التي تعوق دون تحقيق اللامركزية، مشيرًا إلى أن أول هذه الأسباب، هو الاعتقاد الراسخ بأن مصر القوية عبر التاريخ كانت هي مصر المركزية، وبالتالي، فإن اللامركزية بالنسبة لها هي رمز ضعف وتحلل، وهذا أمر أثبت التاريخ خطأه.

قصور في الفهم

ويستطرد د. هلال أن السبب الثاني لعدم التحول للامركزية هو قصور في فهم معنى اللامركزية، حيث يتصور الجميع أنها تعني نقل الاختصاصات من مستوى الوزير في العاصمة إلى مستوى المحافظ في عاصمة المحافظة، وهذا خطأ، لأن المقصود باللامركزية تحرير الوحدات المحلية على مستوى القرى والأحياء والمراكز والأقسام من التبعية الكاملة للتوجيهات والأوامر، - التي تأتي من أعلى - ليكون لها مواردها الخاصة، وحقها في اتخاذ القرار في مجالات معينة، وأن يزداد دور المجالس الشعبية المنتخبة في متابعة الأداء والرقابة على السلطات التنفيذية.

ويوضح أن هذا القصور في فهم اللامركزية ارتبط به قصور آخر، وهو تصور أن المطلوب هو مجرد إصدار قانون جديد للإدارة المحلية، وأن ذلك سينهي كل المشكلات، وهذا غير صحيح، لأن القانون وحده لن يحدث التطور السياسي والاجتماعي، بل الأمر يستوجب البدء أولاً في الممارسة والتطبيق بقدر ما يسمح القانون القائم؛ للتعرف على العقبات بشكل واقعي، وبحيث يأتي القانون الجديد بعد ذلك ليصوغ ويضع الضوابط مستقبلاً من خبرة التطبيق.

كمال المنوفي:

اللامركزية ليست هدفا في حد ذاتها، بقدر ما هي فلسفة وأداة تنموية تمكن البشر من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم بما يعود عليهم بالفائدة

والسبب الثالث، وفقًا لما يراه د. علي الدين هلال، يتعلق بموقف القيادات الإدارية في الوزارات وعدم تحمسها - وربما معارضتها - لسياسة اللامركزية، وهذا أمر طبيعي ومشروع، لأن اتباع هذه السياسات سينقل موارد مالية واختصاصات إدارية وسلطة اتخاذ القرار من الديوان العام بالوزارة إلى المستويات الإدارية الأدنى، وفي كل خبرات العالم حدثت مقاومة واعتراض على ذلك، ومصر ليست استثناء حتى لو تظاهر الجميع بالموافقة، وعلينا أن نتوقع ذلك وأن نتعامل معه بشكل إيجابي.

أما السبب الرابع فهو عدم ترحيب بعض القيادات التنفيذية المحلية باللامركزية، لأنها سوف تلقي على كاهلهم مسئوليات واختصاصات يشعرون أنهم لا يستطيعون القيام بها وغير مؤهلين لها، خاصة أن هذه القيادات عاشت لسنوات طويلة يبدأ دورها وينتهي عند تنفيذ التعليمات، لم يتخذوا قرارًا، ولم يتحملوا مسئولية، ولم يحصلوا على التأهيل والتدريب اللازمين لتحمل تلك الأعباء والمسئوليات، وبالتالي فإنه من الشروط الأساسية لنجاح اللامركزية هو وجود القيادات المحلية المؤهلة والقادرة علي ممارسة الاختصاصات، وتحمل المسئولية.

وينصح د. هلال بضرورة إشاعة ثقافة اللامركزية، وإدراك أنها ضرورة لزيادة مشاركة المواطنين،

وتعبئة الموارد الاقتصادية المحلية، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة، وأن اللامركزية تسهم في تعميق احترام حقوق الإنسان، لأن زيادة الاختصاصات المحلية تؤدي إلى دمج الجماعات المُهمشة، وتسهم في ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية والاجتماعية ومواجهة ظواهر العزوف السياسي واللامبالاة السياسية.

سمير عبد الوهاب:

التقسيم الإداري الحالي كان مبنيًا على أساس دواعي الأمن وحفظ النظام وتحصيل الضرائب.. فالتقسيم الراهن للمحافظات لا يقوم على أساس حسن إدارة الموارد الطبيعية، ولا حسن إدارة الخدمات

ويطالب بضرورة عدم اختزال سياسة اللامركزية في مجرد إصدار قانون جديد، والبدء فعلاً بالتطبيق لاستخلاص الدروس، شريطة أن يكون التطبيق تدريجيًا، من حيث القطاعات محل التطبيق، ومن حيث عدد المحافظات، على أن يكون التطبيق في إطار خطة شاملة وجدول زمني يشمل كل المحافظات وكل القطاعات حتى لا يستخدم شعار التدرج لتفريغ سياسة اللامركزية من مضمونها وأهدافها، خاصة أن البيروقراطية المصرية أثبتت قدرتها وعبقريتها في هزيمة أي إصلاح من خلال احتوائه وامتصاصه تحت اسم التدرج في التنفيذ.

استجابة للمتغيرات الدولية

ويؤكد د. كمال المنوفي، العميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن مفهوم اللامركزية حظي بالمزيد من الاهتمام منذ أواخر القرن العشرين نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم، على ألا تكون اللامركزية هدفًا في حد ذاتها، بقدر ما هي فلسفة وأداة تنموية تمكن البشر من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم بما يعود عليهم بالفائدة.

محمود شريف:

عدم تطبيق اللامركزية نتيجة منطقية لغلبة السلطوية، حيث حرصت الدولة على منح مجموعة قليلة - متمثلة في الوزراء - جميع السلطات وقصرها عليهم

ويضيف أن اللامركزية معنية أساسًا بنقل السلطات والصلاحيات من المستويات المركزية الأعلى إلى المستويات المحلية الأدنى، وبالتالي تبدو في ثلاثة محاور، وهي: اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، وأخيرًا اللامركزية المالية، لافتًا إلى أن المفهوم المتفق عليه لهذه الفلسفة يراها عملية نقل الصلاحيات من مستويات اتخاذ القرارات المركزية إلى مستويات تقديم الخدمة، في حين تظل المهام التنفيذية من متابعة وتخطيط وتطوير المنهج لكل من المديريات والوزارة.

ويوضح المنوفي أنه من منطلق هذا المفهوم لابد أن ينحصر دور السلطات المركزية في صناعة السياسة العامة، وتحديد المعايير، وقياس الأداء، ومراقبة وتنظيم الخدمة، وضمان العدالة والجودة في كل المستويات، وذلك من خلال تفويض السلطة للمحافظات والمجتمعات المحلية، مؤكدًا أنه في ضوء اللامركزية في مصر يتم نقل وتوزيع السلطات والصلاحيات بين المستوى المركزي الممثل في الوزارات والمستويات المحلية الممثلة في المحافظات والمراكز والقرى، سواء كانت في الاتجاه من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى.

جعل الدولة أكثر قربًا من الناس

في حين، يرى د. سمير عبد الوهاب، مدير مركز استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، أن الأخذ بنظام اللامركزية - أو نظام الحكم المحلي - في أية دولة يتطلب تقسيم إقليمها إلى وحدات محلية تتم في إطارها ممارسة عملية الحكم والإدارة. ولذلك، فإن من أهم عناصر نظام الحكم المحلي هو أن تكون هناك وحدات محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية أو القانونية، بما يترتب عليه من وجود موازنة مستقلة لهذه الوحدات، كما يمكن أن يكون لهذه الوحدة الحق في لائحة مالية وإدارية تنظم كيفية إدارة مواردها البشرية.

ويؤكد أنه ليس هناك حجم معين للوحدة المحلية، حيث تتباين أحجام الوحدات المحلية بتباين الدول، كما تتباين في داخل الدولة الواحدة، إلا أنه يتعين عند تقسيم الدولة إلى وحدات محلية أخذ مراعاة اعتبارات التجانس الاجتماعي، والمشاركة الشعبية، والكفاءة الإدارية، وأخيرًا توافر الموارد المالية والبشرية، مشيرًا إلى أن العالم شهد مؤخرًا تطورات سياسية واقتصادية

واجتماعية ترتبت عليها ضرورة إعادة النظر في تقسيماتها الإدارية، للتكيف مع الاتجاه إلى الديمقراطية ومواجهة ظروف المنافسة والعولمة، وبالتالي كان التوجه المصري لإعادة النظر في التقسيم الإداري، وهذا ما تمت ترجمته في قرارات إنشاء المحافظات الجديدة.

عبد السلام المحجوب:

مرحلة أولى للتطبيق الاسترشادي، وتستمر لمدة 3 سنوات في 3 قطاعات و3 محافظات.. ثم مرحلة ثانية للتطبيق الشامل في كل المحافظات، وتمتد لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات

ويوضح عبد الوهاب أن التقسيم الإداري الحالي كان مبنيًا على أساس دواعي الأمن وحفظ النظام وتحصيل الضرائب، فالتقسيم الراهن للمحافظات لا يقوم على أساس حسن إدارة الموارد الطبيعية، ولا حسن إدارة الخدمات، لذلك فمن الضروري لإنجاح تجربة اللامركزية - التي يؤكد عليها الدستور في نسخته المعدلة - إعادة النظر بشكل كامل في التقسيم الإداري؛ ليكون على أساس موضوعي يأخذ في الاعتبار أن تكون المحافظات وحدات اقتصادية واجتماعية قادرة على إدارة التنمية المحلية، والموارد الاقتصادية بالمحافظات، والمساحة، والكثافة السكانية.

د. يوسف بطرس غالي:

تقرر منح سلطات وزير المالية لرؤساء المجالس الشعبية بالمحافظات، فيما يخص موازنات المجالس الشعبية لكل محافظة

ويشير إلى أن الخطة الخمسية للتنمية المحلية (2007 – 2012) تهدف إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في تحديد احتياجات المجتمعات المحلية في إطار هذه الخطة، كما أن قيام أعضاء المجالس الشعبية المحلية بدورهم، في ظل وجود لامركزية التخطيط، واللامركزية المالية، والربط بينهما، سوف يؤدي إلى التعرف الدقيق على قضايا ومشكلات المواطنين، وكل ذلك سيكون كفيلاً بتحقيق استمرارية التنمية المحلية. موضحًا أن السمات الأساسية لهذه الخطة تمثلت في اللامركزية، وأنها موحدة تشمل كل قطاعات التنمية، والديناميكية حيث تشجع على المشاركة والحوار بين كافة الشركاء، واستهداف تحسين نوعية الحياة بمفهومها الأشمل.

ويضيف أنه في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم، وتقليص أدوار الدولة في الإنتاج والإدارة المباشرة لمؤسساته، ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورًا أكبر في عملية التنمية، أبدت العديد من الدول اهتمامًا متزايدًا بموضوع اللامركزية، بأبعادها: السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والمالية، لافتًا إلى أن تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم عبرت عن ذلك الاهتمام، تحت عناوين عديدة، مثل "تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير"، و"جعل الدولة أكثر قربًا من الناس"، و"التحول إلى المحليات".

الالتفاف حول القانون

فيما يروي د. محمود شريف، وزير الإدارة المحلية الأسبق، بداية علاقته باللامركزية، قائلاً: عندما كلفني رئيس الجمهورية بالبدء في صياغة تشريع متكامل يمهد البيئة المصرية لتطبيق اللامركزية وجدت مناهضة ورفضًا شديدين من الوزراء، لأنهم استشعروا الخطر من الفلسفة، التي أعلنت عنها لأني كنت من أنصار المدرسة التي ترى أن التحول إلى اللامركزية هو أنسب السبل لتحديث مصر، وبالفعل استجبت للمطلب الرئاسي وبدأت في إعداد التشريع المطلوب وقدمت مشروع قانون متكامل، يعني إقراره تحولاً حقيقيًا للنظام اللامركزي، لكن الغريب في الأمر أن مرور العديد من السنوات لم يكن كافيًا لإقرار هذا التشريع.

ويضيف أن كل الجهود التي بذلها لمساندة تجربة التحول إلى اللامركزية كانت نابعة في مجملها من إدراكه بأهمية التحول نحو مزيد من تطبيقات اللامركزية كمدخل لتعزيز مخططات التنمية وضرورة المشاركة الشعبية ودور المواطن في صنع السياسات العامة، خاصة أنه على المستوى الوطني تحظى قضايا التنمية المحلية والمشاركة الشعبية على دعم القيادات السياسية، حيث يؤكد الخطاب السياسي حتمية التحول نحو اللامركزية، تطويرًا للأداء المحلي، وتعزيزًا للممارسة الديمقراطية.

ويؤكد أيضًا أهمية تدعيم اللامركزية والسعي إلى تفعيلها وتعزيز دور الهيئات بالمحافظات،

بما يضمن بدوره أن يكون المحافظ مسئولاً عن كل شيء، بما يستوجب نقل العديد من سلطات الوزير إليه. مشيرًا إلى أن عدم تطبيق اللامركزية نتيجة منطقية لغلبة السلطوية، حيث حرص الدولة على منح مجموعة قليلة متمثلة في الوزراء جميع السلطات وقصرها عليهم، لنجد أن وزير الصحة مثلاً هو المختص بإصدار جميع القرارات المتعلقة بالصحة وليس للمحافظة أو المحليات أي دخل في هذه العملية، على الرغم من أن المادة 163 من الدستور تنص على أنه" لا بد من نقل السلطات إلى المجالس المحلية".

ويلفت د. شريف إلى أن قانون الإدارة المحلية واضح جدًا فيما يتعلق باللامركزية؛ حيث يقول القانون إن المحافظ وأجهزته مسئولون عن إدارة المرافق باستثناء المرافق العامة وما يصدر به قرار جمهوري باعتباره من المرافق العامة، وهو القرار الذي مثَّل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق اللامركزية، حيث تم استغلال هذه العبارة في الالتفاف حول القانون، وبالتالي فإنه لكي يتم تطبيق اللامركزية لابد أن يكون هناك استعداد سياسي، وأن تصل الموارد المالية إلى المحليات.

د. علي السلمي:

انتخاب المحافظ سوف يجعل للدور الشعبي والمحلي عامل كبير ومهم في مساءلته، ويجعل المحافظ حريص على إنجاز مصالح مهمة للمواطنين لأنهم من ينتخبونه

أفكار جيدة.. لكن العبرة بالتطبيق

ويقول د. علي السلمي، وزير التنمية الإدارية الأسبق: علمت بهذه الأفكار المتعلقة باللامركزية، التي تتردد الآن والمزمع تطبيقها وهي بلا شك أفكار مقبولة، ولكن الأهم ليس وجود الأفكار، فالتطبيق هو المشكلة لأننا نسمع كلامًا كثيرًا بلا تطبيق حقيقي على أرض الواقع إلى الآن، وعمومًا أتمنى إذا أرادت الدولة إيجاد طريقة لتحسين الوضع في العلاقة بين المحافظ والوزير عليها أولاً توسيع سلطات المحافظ بما يتيح له حرية الاختيار، لأن سلطاته الآن محدودة، وهذا لا يمنع من انتخاب المحافظ، وإذا حدث ذلك سوف يكون للدور الشعبي والمحلي عامل كبير ومهم في مساءلته ويجعل المحافظ حريص على إنجاز مصالح مهمة للمواطنين لأنهم من ينتخبونه.

وأضاف السلمي: أتمنى أن يكون للمجلس الشعبي المحلي دور كبير في مراقبة العملية السياسية داخل كل محافظة، لأن وضعه الحالي لا يقدم ولا يؤخر، مشيرًا إلى أن هذه المجالس لا تلعب أي دور يذكر، لكنه من خلال الأفكار والتوجهات التي سمعنا عنها من الممكن أن يكون له دور حقيقي وفعال في سحب الثقة من المحافظ، فضلاً عن إمكانية ممارسته التشريع بداخل كل محافظة لأن كل محافظة لها طبيعة خاصة.

ولفت وزير التنمية الإدارية الأسبق إلى أن ما يسمى بمجلس المحافظة هو فكرة جيدة، ولكن تبقى المشكلة في كيفية التطبيق، فالعبرة دومًا ليست بالنوايا، لأن معظم هذه الأفكار من شأنها تأدية حكم محلي حقيقي يقوم على عنصر الانتخاب والمساءلة.

مكتب فني، و5 لجان، و12 برنامجًا

ويؤكد محمد عبد السلام محجوب، وزير التنمية المحلية، أن تطبيق اللامركزية بصورة ناجحة يستلزم وجود 12 برنامجًا أهمها: تقسيم الاختصاصات والمسئوليات بين المستوى المحلي والمركزي، وتطوير الإطار التشريعي الذي يتضمن إعادة النظر في قانون الإدارة المحلية، وهذا بالفعل ما تم البدء في تنفيذه بتشكيل خمس لجان لتتولى بدورها تحديد اختصاصات الوزير وتعريف دور الوزارة في ظل اللامركزية، وتفعيل دور المجلس الأعلى للإدارة المحلية والمجالس الشعبية واختصاصاتها.

ويشير إلى أن هذه اللجان مطالبة بتوضيح دور المجالس التنفيذية، والاختصاصات المالية التي ستمنح للمحليات، وإعداد الموظف المحلي، الذي سيتولى تنفيذ القانون الجديد، ومراجعة القوانين القطاعية، التي قد تتعارض مع اللامركزية، موضحًا أن برنامج عمل هذه اللجان يتضمن أيضًا تحديد صور دعم هذه المجالس، وإعادة هيكلتها، وإصلاح بنية النظام المالي لها، وإعادة النظر في نظام التخطيط المحلي، وإعادة توزيع الأدوار، ودعم مكون وحدة التنمية، وإعادة النظر في بناء شبكة المعلومات المحلية، وإعادة الهيكلة التنظيمية للوزارة والوزارات المركزية، وإعادة هيكلة المحافظات.

ويؤكد المحجوب أن الوزارة قامت بالفعل بإنشاء مكتب فني للامركزية، يقوم بتقديم المساندة الفنية لتطبيق اللامركزية في المحافظات الاسترشادية، وهي الفيوم والإسماعيلية والأقصر، علاوة على دوره في تكوين وبناء جيل جديد من الشباب المهتم بقضية اللامركزية، والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والوزارات القطاعية الأخرى للانضمام إلى التطبيق مثل النقل والاستثمار للتوصل إلى صيغ لتوزيع الاختصاصات مع المحليات.

ويلفت إلى أن الوزارة قامت مؤخرًا بإنشاء مكاتب فنية لدعم اللامركزية في المحافظات الثلاث، والبدء في برامج مكثفة لاستقصاء آراء المسئولين المحليين وأعضاء المجالس الشعبية المحلية والخبراء بالشأن المحلي حول تطوير نظام الإدارة المحلية وتطبيق اللامركزية. مؤكدًا قيام الوزارة بإعداد وتطوير خطة عمل تنفيذية ذات جداول زمنية لتطبيق اللامركزية.

ويعترف المحجوب بأنه هناك مرحلة التطبيق الاسترشادي وتستمر لمدة 3 سنوات في 3 قطاعات و3 محافظات، ثم يتم تقييم التطبيق خلال العامين التاليين والحصول على الدروس المستفادة واللازمة للدخول في المرحلة الثانية، وهي التطبيق الشامل في كل المحافظات، وتمتد هذه الفترة لمدة تتراوح بين 5 و 10 سنوات، لافتًا إلى أن استراتيجية اللامركزية تركز على تفعيل النصوص الدستورية الخاصة بالنظام المحلي ودور المجالس الشعبية المحلية كجزء من السلطة التنفيذية، وجعلها فاعل في أداء الخدمات العامة مع إرساء دور المجالس الشعبية المنتخبة كسلطات محلية وتحملها مسئولية وضع أولويات المجتمع المحلي.

ويقول إن استراتيجية اللامركزية تهدف إلى رفع مستوى الرضاء الشعبي عن أسلوب تقديم الخدمات العامة، وتحقيق التوازن التنموي جغرافيًا ومكانيًا، وتحسين كفاءة استخدام المال العام، وإطلاق قدرات المحليات في إدارة شئونها المحلية وتنمية مجتمعاتها، وتمكين المستوى المركزي من القيام بمهام التنظيم والتقييم والمساءلة وتعزيز تدفق المعلومات على المستويين القومي والمحلي.

سلطات وزير المالية لرؤساء المجالس الشعبية

ومن جانبه، يؤكد د. يوسف غالي، وزير المالية، أنه من منطلق حرص الحكومة على تفعيل سياسة اللامركزية، وتقوية دور المجالس الشعبية في الرقابة على الأداء الحكومي، تقرر منح سلطات وزير المالية لرؤساء المجالس الشعبية بالمحافظات، فيما يخص موازنات المجالس الشعبية لكل محافظة، لافتًا إلى أنه أصدر قرارًا وزاريًا يحدد بدوره الاعتمادات المالية الخاصة بكل مجلس شعبي محلي على أن يتولى رئيس المجلس الإنفاق من تلك المخصصات على نشاطات المجلس بما يمكنها من أداء جميع اختصاصاتها في الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية.

ويوضح أن هذا القرار يسمح للمجالس بالاستقلال المالي التام عن موازنات المحافظات، بحيث يتولى كل مجلس شعبي تحويل المخصصات المالية الخاصة بمجالس الأحياء والمدن والقرى التابعة للمحافظة والمدرجة بالموازنة العامة للدولة، لافتًا إلى أن تنفيذ القرار سوف يكون مع تنفيذ موازنة العام المالي الحالي، وأنه بدءًا من العام المقبل سوف يتم إدراج تلك المبالغ المالية في الجداول التفصيلية، التي تصدرها وزارة المالية عقب اعتماد الموازنة العامة. ويلمح وزير المالية إلى إصرار الحكومة على تنفيذ مثل هذه القرارات لكونها تستهدف ترسيخ النظام الديمقراطي، ودعم سياسة اللامركزية في إدارة الوحدات المحلية المختلفة بشفافية وحيادية تامة، وإدارة أعمالها في سهولة ويسر وحرية كفلها لها الدستور والقانون.